

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5517 700

Fax: 5517844

Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة والثلاثون
27 سبتمبر – 1 أكتوبر 2021
أديس أبابا، إثيوبيا

الأصل : إنجليزي

EX.CL/1295(XXXIX)Rev.1

تقرير الجلسة المشتركة للجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر



جلسة مشتركة افتراضية للجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة
ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر

11 أكتوبر 2021

التقرير

ألف. مقدمة

1. عقدت اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر اجتماعاً افتراضياً مشتركاً في 11 أكتوبر 2021. ترأس الاجتماع معالي السيد محمد زين شريف وزير خارجية جمهورية تشاد بصفته رئيس اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ومعالي السيد طاهر حميد نقييلين، وزير المالية والميزانية في جمهورية تشاد ورئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.
 2. تمثل الهدف من الاجتماع في: استعراض التقرير عن وضع مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأفريقي والتوصية بتطبيق العقوبات على الدول الأعضاء المتخلفة عن دفع مساهماتها، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطط السداد للدول الأعضاء التي أعلنت ظرفاً قاهرة، والنظر في مشروع المقرر الذي سيُعرض على أجهزة صنع السياسات.
 3. حضر الاجتماع الدول الأعضاء التالية:
- اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات: تشاد (الرئيس)، الجزائر، أنغولا، بوتسوانا، مصر، غامبيا، موريشيوس وأوغندا.
- لجنة وزراء المالية الخمسة عشر: تشاد (الرئيس)، الجزائر، بوتسوانا، الكاميرون، مصر، غانا، كينيا، المغرب، ناميبيا، رواندا وجنوب أفريقيا.

باء. كلمات افتتاحية

4. رحب معالي السيد محمد زين شريف الرئيس المشارك، في كلمته الافتتاحية، بالأعضاء وأعرب عن تقديره لترشيح جمهورية تشاد لرئاسة اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات للفترة 2021-2022. كما تقدم بخالص التهاني إلى معالي الدكتورة مونيكا نسانزاباجانوا على انتخابها في منصب نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤكداً دعم اللجنة الثابت. وسلط الضوء على الغرض من الاجتماع ودعا الأعضاء إلى بذل أقصى درجات الحرص في استعراض التقرير عن المساهمات وتطبيق العقوبات على عدم الامتثال.
5. أقر معالي السيد محمد زين شريف كذلك بأن القارة والعالم بأسره لا يزالان يواجهان أوقاتاً غير عادية نتيجة تفشي جائحة كورونا التي لا تزال تترك سبل العيش من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، شدد على ضرورة أن يواصل الاتحاد الالتزام بالتركيز على خطته الإنمائية وتزويدها بالموارد الكافية.
6. من جانبها، رحبت الدكتورة مونيكا نسانزاباجانوا بالجميع وأعربت عن خالص امتنانها للسيد محمد زين شريف على التصريحات الرقيقة الموجهة لمكتبها عقب توليها منصب نائبة رئيس المفوضية. وجددت التزامها الكامل بخدمة الاتحاد وشعوب إفريقيا. وأقرت كذلك باستمرار الدمار الذي تلحقه الجائحة بالمجتمع وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى. ومع ذلك، أشادت بقدرة الشعوب الأفريقية على الصمود حيث ظلت، رغم كل الصعاب والتحديات، متكاتفة لتحقيق أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية.
7. وعلاوة على ذلك، شددت نائبة رئيس المفوضية على أن تنفيذ أجندة 2063 يظل العمل الأساسي للاتحاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، شددت على أن التصميم على تعبئة موارد محلية ودولية كافية لتنفيذ البرامج الرئيسية ذات الأولوية على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا لا يزال في صميم هذا المجهود.

وسلّطت الضوء على أن الدول الأعضاء أبدت هذا التصميم كما يتضح من تحسن تحصيل المساهمات المقدرة على مر السنين، حيث سجل عام 2020 تحصيلًا قياسيًّا بنسبة 85% في نهاية السنة المالية. وأخيرًا، نوهت بلجنة وزراء المالية الخمسة عشر لإشرافها الفني القوي على المجالات الحاسمة المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية والإدارية، والذي ساعد الاتحاد على تحقيق معايير ائتمانية أعلى والإدارة المالية الحكيمة لموارد الدول الأعضاء.

جيم. اعتماد جدول الأعمال

8. عقب الكلمات الافتتاحية، تم اعتماد جدول الأعمال التالي:

أ. الافتتاح

- 1) كلمة رئيس اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات
- 2) كلمة رئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر
- 3) كلمة نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

ب. تنظيم العمل

ج. اعتماد جدول الأعمال:

1) بحث تقرير اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات (مستوى السفراء) وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2021.

د. تقرير عن حالة المساهمات لعام 2021.

ه. بحث مشروع المقرر

و. ما يستجد من أعمال

ز. الاختتام

دال. بحث تقرير اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات

(مستوى السفراء) وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المنعقد بتاريخ 10

أكتوبر 2021

9. قدم السفير محمد علي حسن، الممثل الدائم لجمهورية تشاد لدى الاتحاد الأفريقي، بصفته رئيس اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات على مستوى السفراء، النقاط البارزة في تقرير الاجتماع المشترك المنعقد في 10 أكتوبر 2021 على النحو التالي:

أ. وافق المجلس التنفيذي في أكتوبر 2020 على مبلغ إجمالي قدره **636,075,986 دولارًا أمريكيًا** لميزانية الاتحاد الأفريقي لعام 2021 منها **203,500,000 دولار أمريكي** مقرر على الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الأنصبة المقدرة الدول الأعضاء في صندوق السلام **51,250,000 دولارًا أمريكيًا**. تم تحديد المساهمات المقدرة لعام 2021 على أساس جدول الأنصبة للفترة 2020-2022. حتى 8 أكتوبر 2021، وصلت المبالغ المحصلة من الدول الأعضاء في الميزانية العادية إلى **142,841,998 دولارًا أمريكيًا** أي ما يمثل 70% من إجمالي الميزانية المعتمدة. دفعت خمس وثلاثون (35) دولة عضوا مساهماتها المقررة في الميزانية العادية لعام 2021 كاملة بينما سددت عشر (10) دول أعضاء مدفوعات جزئية. لم تدفع عشر (10) دول أعضاء أي مبلغ من مساهماتها المقررة في الميزانية العادية لعام 2021.

ب. فيما يتعلق بصندوق السلام، وصلت المبالغ المحصلة من ميزانية عام 2021 إلى **23,005,101 دولار أمريكي** أي ما يعادل 45% من إجمالي الميزانية المعتمدة. سددت سبعة وعشرون (27) دولة عضوا مساهماتها المقررة لصندوق السلام لعام 2021 بالكامل بينما سددت خمس (5) دول أعضاء مدفوعات جزئية. وحتى 8 أكتوبر 2021، لم تسدد ثلاث وعشرون (23) دولة عضوًا أي مدفوعات من أنصبتها المقررة لصندوق السلام لعام 2021. وصل إجمالي المبالغ المحصلة منذ عام 2017 إلى **232,480,946 دولارًا أمريكيًا** من أصل **400,000,000 دولار أمريكي**.

ج. فيما يتعلق بالمتأخرات الناتجة عن عدم دفع المساهمات المقررة للميزانية العادية وصندوق السلام والعقوبات المطبقة، أبلغ الاجتماع المشترك بأن ثلاث عشرة (13) دولة عضوا عليها متأخرات قصيرة الأجل وسيتم النظر في فرض عقوبات تحذيرية عليها.

10. وبعد ذلك، قدم موجزًا للملاحظات والمناقشات التي تلت ذلك على النحو التالي:

أ. تم التماس إيضاح حول التناقضات في الأرقام الواردة في التقرير عن وضع مساهمات الدول الأعضاء حتى 31 أغسطس 2021 والملحق الصادر في 8 أكتوبر 2021.

ب. أحاط الاجتماع المشترك علما بالمعلومات المستكملة المقدمة بشأن تنفيذ خطط سداد المتأخرات من قبل الدول الأعضاء التي أكدت أنها تواجه صعوبات في سداد مساهماتها وأثنت على الدول الأعضاء لوفائها بالتزاماتها.

ج. شدد الاجتماع على ضرورة أن يقود الخبراء الفنيون للجنة وزراء المالية الخمسة عشر عملية وضع جدول الأنصبة المقررة للدول الأعضاء. وقد تم التأكيد على ذلك على أساس أن لجنة وزراء المالية الخمسة عشر تمتلك المهارات الكافية والدراية الفنية لإعداد الخيارات، بدعم من الإدارات الفنية المختلفة للمفوضية، لتقديمها إلى الجلسة المشتركة لبحثها. وعلاوة على ذلك، أشار الاجتماع المشترك إلى مقررات أجهزة صنع السياسة التي لا تشجع المفوضية على استخدام الخبراء الاستشاريين في ظل التدابير التشفيرية.

د. أعرب الاجتماع عن بالغ قلقه إزاء التراجع في تحقيق أهداف التمويل المتفق عليها في جوهانسبرج عام 2015، وحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في الالتزامات وإعادة تأكيد عزمها على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

هـ. أعرب الاجتماع المشترك عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لصندوق كورونا.

و. أثبتت قضية تتعلق بتأثير الشركاء الإنمائيين على برامج وأنشطة الاتحاد في ضوء مساهمتهم بنسبة أعلى نسبيًا في ميزانية الاتحاد.

ز. طلب الاجتماع من المفوضية إشراك لجنة وزراء المالية الخمسة عشر والتمس توجيهات بشأن استراتيجيات أنشطة الاستثمار التي يمكن أن توفر أقصى عائد على الاستثمارات.

ح. فيما يتعلق بالاستثمارات في صندوق السلام، لوحظ أن تركيز الاستثمارات في بنكين يشكل خطرا على الاتحاد.

ط. أشار الاجتماع إلى أن أجهزة صنع السياسة قد كلفت المفوضية بالانخراط مع الدول الأعضاء التي أبدت تحفظات على الطريقة المستخدمة لتقدير أنصبة صندوق السلام. وطلب من المفوضية استكمال تلك المشاورات وتقديم تقرير إلى المؤتمر في فبراير 2022.

ي. تم التأكيد على ضرورة التعجيل بتفعيل صندوق السلام المعاد تنشيطه لتمويل عمليات دعم السلام للاتحاد، التي لا يزال الشركاء يمولونها إلى حد كبير.

11. عقب الملاحظات الواردة أعلاه، قدم رئيس اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات (على مستوى السفراء) الردود الواردة من المفوضية على النحو التالي:

أ. التناقضات في الأرقام بين التقرير الرئيسي عن المساهمات الصادر في 31 أغسطس 2021 والملحق الصادر في 8 أكتوبر 2021 جاءت نتيجة للمساهمات الإضافية التي تم تقديمها في تلك النافذة.

ب. أحاطت اللجنة علماً برفض الاجتماع المشترك تعيين خبير استشاري لإعداد جدول جديد لتقدير الأنصبة للفترة 2023-2025. وأبلغ الاجتماع بأنه بناءً على التوصيات، سيتم تشكيل فريق عمل داخلي من الإدارات الفنية ذات الصلة في المفوضية بما في ذلك الشؤون الاقتصادية.

ج. فيما يتعلق بتأثير الشركاء الإنمائيين على البرامج والأنشطة التي يمولونها، ذكرت المفوضية أن المقرر EX.CL/Dec.1020(XXXIII) ينص على اعتماد جميع أنشطة البرنامج من خلال عملية إعداد الميزانية والمقرر EX.CL/Dec.1069(XXXV) الذي يطلب تقديم الشروط والأحكام الخاصة بجميع صناديق الشركاء إلى أجهزة صنع السياسة للموافقة عليها.

د. فيما يتعلق بالاستثمارات المتعلقة بصندوق السلام، أكدت المفوضية أن الأموال تُستثمر حالياً على أساس متجدد لمدة ثلاثة أشهر لضمان سرعة تسليم الأمور إلى مديري الصندوق فور تعيينهم. إن عملية تعيين مديري الصندوق بلغت مرحلتها النهائية.

12. وافق الاجتماع المشترك بعد ذلك على التوصيات العامة المرفوعة إلى الاجتماع المشترك للوزراء للنظر فيها على النحو التالي:

أ. تهنئة الدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها المقررة على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي أحدثها فيروس كورونا المستجد وأثاره المدمرة على اقتصادات الدول الأعضاء.

ب. وفقاً لمقرر المؤتمر Ext/Assembly/AU/Dec.3(XI) الصادر في نوفمبر 2018 والذي ينص على أن الدولة العضو تعتبر متأخرة عن السداد لفترة قصيرة بعد مرور ستة (6) أشهر، ينبغي فرض عقوبات تحذيرية على الدول الأعضاء التالية: نيجيريا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا الاستوائية وموزمبيق وجنوب السودان والكونغو وبنين وغينيا وليسوتو والرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيبي.

ج. الإشادة بجمهورية الصومال وجمهورية سيشيل وجمهورية بروندي لوفائها بالتزاماتها بتسوية متأخراتها وفقاً لخطط السداد المعتمدة والحث على التقيد بالجدول الزمنية المنصوص عليها في المقررات ذات الصلة.

د. مناقشة دولة ليبيا وجمهورية السودان الاتفاق مع المفوضية على خطط سداد خاصة بكل منهما لتسوية متأخراتهما وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في فبراير 2022.

هـ. ينبغي المفوضية الشروع على وجه السرعة في عملية وضع الجدول الجديد لتقدير الأنصبة المقررة للدول الأعضاء للفترة 2023-2025 لعرضه على الاجتماع المشترك للنظر فيه في يناير قبل رفعه إلى المؤتمر لاعتماده في فبراير 2022. ينبغي للجنة وزراء المالية الخمسة عشر أن تقود عملية وضع الجدول الجديد لتقدير الأنصبة للفترة 2023-2025 بدعم من المفوضية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمفوضية ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر الاتفاق على خارطة طريق لوضع تقدير جدول تقدير الأنصبة الجديد. وعليه، لا يجوز تعيين خبير استشاري للقيام بذلك.

13. فيما يتعلق بمشروع المقرر، قُدم موجز على النحو التالي:

أ. قدم الاجتماع فقرة تطلب من المفوضية تسريع الالتزامات بشأن التحفظات على صندوق السلام وفقاً للمقرر EX.CL/Dec.1119(XXXVIII) الصادر في فبراير 2021 وتقديم تقرير إلى أجهزة صنع السياسة في فبراير 2022.

ب. تم الاتفاق على شطب الفقرة " يستحضر المقرر Assembly/AU/Dec.802(XXXIV) الصادر في فبراير 2021، والذي قرر فيه المؤتمر منح صلاحية لرئيس المفوضية لرفع العقوبات المفروضة على دولة عضو ما مؤقتاً، وتقديم تقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين لاتخاذ قرار وفقاً للمادة 36 (3) من قواعد الإجراءات المنقحة للمؤتمر، ويوصي المؤتمر بمنح صلاحيات لرئيس المفوضية لفرض عقوبات مؤقتة على دولة عضو في نهاية النصف الأول من السنة المالية وفقاً للفقرة 3 من مقرر المؤتمر Ext/Assembly/AU/Dec.3(XI)، وتقديم تقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين".

ج. شدد الاجتماع على أهمية اشتراط مشاركة خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في عملية وضع الجدول الجديد لتقدير الأنصبة للفترة 2023-2025.

أ) المناقشات

14. بينما اعتبر الاجتماع أن تقرير الاجتماع المشترك المنعقد في 10 أكتوبر قد سلط الضوء على التقرير عن حالة مساهمات الدول الأعضاء وقدم موجزاً للمناقشات بشأن مشروع المقرر، وافق الاجتماع على إجراء مناقشات متزامنة بشأن البنود "ج" و "د" و "هـ" من جدول الأعمال. وعليه، أبدى الاجتماع الملاحظات التالية:

أ. شدد على أهمية الالتزام بالمواعيد المتفق عليها لتنفيذ خطط السداد لتسوية المتأخرات من جانب الدول الأعضاء التي أعلنت عن صعوبات في سداد مساهماتها، وأشاد بالدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها.

ب. أكد مجدداً على أن عملية وضع الجدول الجديد لتقدير الأنصبة للفترة 2023-2025 ستشمل خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

ج. أعربت بعض الدول الأعضاء من إقليم الشمال عن قلقها من أنه على الرغم من إبداء التحفظات على استخدام الجدول العام المطبق على الميزانية العادية لتقدير أنصبة الدول الأعضاء للمساهمة في صندوق السلام، تواصل المفوضية إصدار مذكرات تذكير تشير إلى المدفوعات المستحقة لصندوق السلام.

د. أكد الاجتماع على ضرورة أن تستكمل المفوضية المشاورات مع الدول الأعضاء التي أبدت تحفظات على الطريقة المستخدمة لتقدير الأنصبة في صندوق السلام وتقديم تقرير إلى المؤتمر في فبراير 2022.

هـ. أثار شواغل بشأن استمرار الاعتماد الكبير على الشركاء لتمويل برامج الاتحاد. كما حذر من تراجع الاتحاد في تحقيق أهداف التمويل المتفق عليها في جوهانسبرج عام 2015. وحث الدول الأعضاء على العودة إلى الالتزامات وتأكيد عزمها مجدداً على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و. أعرب عن تقديره للدول الأعضاء لالتزامها بدفع أنصبتها المقررة السنوية على الرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهتها نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد.

ز. شجع المفوضية على التشاور بشكل دوري مع البنوك داخل القارة فيما يتعلق بالفوائد المقدمة على الاستثمارات لضمان مراعاة معدلات فوائد أفضل. وعلاوة على ذلك، ذكّر بأن المراجعين قد حذروا من تركيز الاستثمارات في عدد قليل من البنوك، مما يشكل مخاطر مالية.

ح. لاحظ أن تأجيل اجتماع المجلس التنفيذي من يوليو إلى أكتوبر في 2020 و 2021 قد أثر على تطبيق العقوبات على الدول التي لم تسدد مساهماتها المقدرة على النحو المنصوص عليه في المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.3(XI) الصادر في نوفمبر 2018. تنص المقررات على ما يلي: الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها ولم تسدد 50% على الأقل من مساهماتها الحالية المقدرة بعد ستة أشهر (يونيو) من السنة المالية التي تُستحق فيها المساهمة، تعتبر متأخرة في السداد وتطبق عليها عقوبات تحذيرية.

ط. وعليه، أحاط علما باقتراح المفوضية بأن تنتظر اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر، في عقد اجتماعهما في يوليو من كل عام لمراجعة حالة مساهمات الدول الأعضاء، بغض النظر عن انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي في نفس الشهر، وبعد ذلك يجوز لرئيس المفوضية فرض عقوبات مؤقتة حسب الاقتضاء وتقديم تقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين. ويجوز للمجلس أن ينظر في منح رئيس المفوضية هذه السلطة.

ب) ردود المفوضية

15. قدمت المفوضية ردوداً على الملاحظات التي أبدت على النحو التالي:

أ. فيما يتعلق بتوجيه مذكرات تذكير تشير إلى المدفوعات المستحقة لصندوق السلام إلى الدول الأعضاء التي أبدت تحفظات على طريقة تقدير الأنصبة، قدمت المفوضية تبريراً استناداً إلى مقرر المجلس التنفيذي رقم 1100 الصادر في أكتوبر 2020 والذي قرر الاستمرار في استخدام جدول تقدير أنصبة الميزانية العادية لتقدير مساهمات الدول الأعضاء في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي بما يتماشى مع الإجماع العام. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت المفوضية أنه أثناء توجيه مذكرات التذكير المذكورة للدول الست، أقرت أيضاً بالمقرر رقم 1119 الصادر في فبراير 2021 والذي كلف المفوضية بمواصلة المشاورات الثنائية بهدف الوصول إلى الآلية المناسبة لتقدير أنصبة صندوق السلام.

ب. فيما يتعلق بالاستثمارات، أفادت المفوضية أنه يتم حالياً وضع نموذج جديد لإدارة الخزانة لتوضيح منهجيات الاستثمار. وبناءً على ذلك، تم وضع آلية لتأمين المدخلات من جميع أنحاء القارة تضمنت أيضاً إرسال مذكرة إلى الدول الأعضاء تحدد كيفية مشاركتها.

ج. أكدت المفوضية أن عملية وضع الجدول الجديد لتقدير الأنصبة للفترة 2023-2025 ستشمل خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

د. فيما يتعلق باقتراح منح المفوضية صلاحيات مؤقتة لفرض عقوبات، أوضحت المفوضية ما يلي:

(1) ينبغي أن ينظر الاجتماع المشترك للجنة الوزارية لتقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر في عقد جلساتها في يوليو لتتماشى مع المقررات ذات الصلة بشأن إدارة نظام العقوبات.

(2) في حالة عدم تمكن المجلس التنفيذي من عقد دورته في يوليو، يجب وضع آلية مؤقتة لفرض عقوبات وفقاً لتوصية الاجتماع المشترك، ريثما يتم اعتمادها رسمياً من قبل أجهزة صنع السياسة.

ج) الاستنتاجات والتوصيات

16. بعد مداوات مستفيضة، توصل الاجتماع المشترك إلى التوصيات العامة التالية:

أ. هنا الدول الأعضاء التي سددت مساهماتها المقدرة، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهت العديد من الدول في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وحث الدول الأعضاء التي لم تف بالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد على القيام بذلك.

ب. أكد أن التحفظ على جدول تقدير الأنصبة لا يعني عدم الامتثال. لذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة للوفاء بالتزاماتها الدائمة بدفع مساهماتها السنوية إلى الاتحاد، كما تم الإخطار بها من خلال رسائل تذكير، ووفقاً للنظم واللوائح المالية التي تعززها المقررات ذات الصلة الخاصة بالعقوبات.

ج. وفقاً لمقرر المؤتمر Ext/Assembly/AU/Dec.3(XI) الصادر في نوفمبر 2018 والذي ينص على أن الدول الأعضاء تعتبر متخلفة عن سداد مساهماتها لفترة فصرية الأجل بعد مرور ستة (6) أشهر، ينبغي فرض عقوبات تحذيرية على الدول الأعضاء التالية: نيجيريا، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، غينيا الاستوائية، موزمبيق، جنوب السودان، الكونغو، بنين، غينيا، ليسوتو، الرأس الأخضر، ساو تومي وبرينسيبي.

د. أشاد بجمهورية الصومال، وجمهورية سيشيل، وجمهورية بروندي لوفائها بالتزاماتها بتسوية متأخراتها وفقاً لخطط السداد المعتمدة، وحث على الالتزام بالجدول الزمنية المنصوص عليها في المقررات ذات الصلة.

هـ. حث دولة ليبيا وجمهورية السودان على إبرام التزامات مع المفوضية للاتفاق على خطط السداد الخاصة بكل منهما لتسوية متأخراتهما وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في فبراير 2022.

و. ينبغي أن تستمر المشاورات حول اقتراح منح رئيس المفوضية صلاحيات لفرض عقوبات مؤقتة، وينبغي تقديم اقتراح إلى أجهزة صنع السياسة في فبراير 2022 لبحثه.

ز. تماشياً مع توصية أجهزة صنع السياسة بشأن تقليل استخدام الخبراء الاستشاريين في أنشطة الاتحاد، يُطلب من المفوضية، بالتعاون الوثيق مع خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، وضع مقترحات للجدول الجديد لتقدير الأنصبة لبحثها أجهزة صنع السياسة في فبراير 2021. وفي هذا الصدد، ينبغي للمفوضية وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر وضع خارطة طريق متفق عليها من الجانبين.

د) الختام

17. شكر الرئيسان في كلمتهما الختامية المندوبين على حضور الاجتماع وأعربا عن تقديرهما للعمل الفني الذي قام به كل من السفراء وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، بتيسير من المفوضية.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2021-09-27

Report of the Joint-Sitting of the Ministerial Committee on Scale of Assessment and Contributions and the Committee of F15

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/10365>

Downloaded from African Union Common Repository